BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

مستقبل التجارب التنموية في العالم العربي

جابر عصفور:

المحاضر صديق عزيز وباحث قدير وعقلية لامعة ومعروف بشجاعته وبعلمه ودقته البحثية ، ولا أظنه في حاجة إلى التعريف ، فهو " المحرر الرئيسي لتقرير التنمية الإنسانية العربية " الذي أثار ردود أفعال واسعة، وأيا كانت ردود هذه الأفعال فإن تقرير التنمية الإنسانية العربية يتسم بالشجاعة والصراحة والعمق، ويتضمن أشياء نتمنى أن تحدث في مجتمعاتنا.

وأعتقد أن التقرير فرصة لكي يرى العرب أنفسهم و الأوضاع التي تسود البلاد العربية في عدد من الجوانب، ولا أريد أن أتحدث كثيرا عن هذا التقرير ولكنني سأترك الحديث للدكتور نادر فرجاني، فهو أقدر على تقديم وشرح هذا التقرير.

نادر فرجاني:

في مستهل حديثي، سوف أركز على مستقبل التنمية في الوطن العربي، وأعتقد أن لدينا بديلين لا ثالث لهما، وهما إما أننا سنتعامل مع مستقبل مظلم وذلك إذا استمرت الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، أو مواجهة مستقبل مشرق في حالة إذا استطعنا تجاوز النماذج والتجارب الراهنة في البلدان العربية.

وفي حديثي معكم أود أن أوضح أنني لا أفرق بين غني وفقير في البلدان العربية وسوف أشرح لكم عن أسباب ذلك، ولكن في البداية، وربما من قبيل التعريف الإجرائي يجب أن نتفق على ما نقصده بالوطن العربي والتعريف الإجرائي الذي سأتبناه هو نفس التعريف الإجرائي الذي يستخدمه تقرير التنمية الإنسانية العربية وأقصد به مجموع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وهي بالطبع دول متفاوتة تفاوتا كبيرا من منظور معين ولكنها تتقارب تقاربا كبيرا من منظور آخر.

النموذج التنموي الراهن في البلدان العربية على اختلافه في الاثنين والعشرين قطرًا الذين أشرت إليهم، هو نموذج يقوم على مفهوم ضيق للتنمية، وهذا المفهوم يركز على الجانب الاقتصادي، وخصوصا ما يتعلق بمفاهيم النقد والمال وليس الاقتصاد الحقيقي بالمعنى الواسع.

مع بداية الربع الأخير من القرن العشرين أي في السبعينيات تقريبا، بدأت تحولات في الدول العربية، وفي مصر تحديدا بدأ ما يُطلق عليه "الانفتاح الاقتصادي". وكانت تحت تأثير وضغط يتراوح ما بين الترغيب والترهيب من المنظمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك من الدول الغربية عموما بسبب التأثير المعروف الذي تمارسه وزارة الخزانة الأمريكية على هاتين المؤسستين الدوليتين السابق الإشارة إليهما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويركز هذا النموذج على الجوانب النقدية والمالية للاقتصاد وأن الاقتصاد الناجح أو الاقتصاد المتقدم يقاس على أساس ارتفاع معدل الدخل القومي أو ما يسمى الناتج المحلي الإجمالي، على صورة الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهو الناتج المحلي الإجمالي لبلد بكاملها مقسوما على إجمالي عدد السكان، وهو مقياس متوسط حسابي (أي لا يعبر عن ما يحصل عليه كل فرد فعلا من دخل) يشير إلى مستوى التقدم الاقتصادي وفق المنظور الاقتصادي الضيق السابق الإشارة إليه، وإن كان له عيوب كثيرة في هذا الصدد، ويركز هذا الأسلوب على مؤشرين:

المؤشر الأول هو الناتج المحلى الإجمالي للفرد باعتباره مقياسا لمستوى التقدم الاقتصادي، والثاني هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، والذي يعبر عن مدى التقدم الاقتصادي عبر الزمن، أي من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى تالية، على اعتبار الناتج المحلى الإجمالي للفرد هو المعيار الرئيسي للحكم على نجاح التنمية وفق هذا المفهوم الاقتصادي الضيق والذي يركز على النواحي المالية والنقدية،ونجده في جميع البلدان العربية تقريبا حيث تبنى أغلبها هذا النموذج التنموي منذ منتصف السبعينات تقريبا.

هذا النموذج، وعلى حسب معاييره، وحتى نهاية القرن العشرين، أي بعد خمسة وعشرين عاما تقريبا من تبني النموذج، قد فشل في تحقيق التقدم. وربما يشير البعض إلى أن ربع قرن ليس بفترة طويلة، ولكنني أعتقد أن البلاد المتخلفة أو ما يطلق عليها الدول الأقل نموا ليس لديها وقت طويل للانتظار على اعتبار الأخذ بمقياس الناتج المحلي الإجمالي للفرد والمؤشرات الإحصائية له نجد أن البلاد العربية لم تحقق مستوى مقبول. إذا تأملنا معدل النمو في الناتج المحلي للفرد في البلدان العربية في الربع الأخير من القرن العشرين نجده من أقل معدلات النمو الاقتصادي في العالم كله. ولقد عبرنا عن ذلك في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول من خلال تصور عبرنا فيه

عن ضعف في هذا المعدل أو قلة نمو الدخل للفرد في البلدان العربية، يتمثل في أنه إذا أردنا أن نضاعف الناتج للفرد في البلدان العربية مع استمرار هذا المعدل الذي ساد في الربع الأخير من القرن العشرين، فإنه يجب على المواطن العربي أن ينتظر مائة وأربعون عاما لكي يضاعف دخله طبقا للمعدل الذي ساد، وهو ما يشير بوضوح إلى فشل هذا النموذج في البلاد العربية بعد ربع قرن من التطبيق.

كما أن هناك وهم خاطئ أن البلدان العربية غنية نسبيا، وفى تقديري الخاص أن هذا الوهم يأتي من تعميم حالة الدول العربية الخليجية التي يوجد فيها فعلا مستوى دخل للفرد مرتفعًا، على مجمل الدول العربية، وهو خطأ سائد في الغرب وليس فقط في المنطقة العربية، ولكن كما أشرنا في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول، فإن مجمل الناتج الإجمالي المحلى لجميع البلدان العربية (22 قطرًا) لا يصل إلى مستوى الناتج الاقتصادي لبلد واحد في المنظومة الأوربية مثل إسبانيا أو إيطاليا.

وهناك مؤشر آخر يرتبط بمعدل النمو في الناتج الإجمالي للفرد، وهو إنتاجية العامل وهو مقياس مهم لأنه يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مهمة مثل جودة التعليم وغيرها من العوامل التي تؤثر على مستوى الإنتاجية.

ونتيجة لقصور الناتج المحلى الإجمالي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي، توجد مجموعة أخري من المعايير يمكن أن تستخدم للحكم على النمو الاقتصادي وتتعلق بمستوى البطالة ومدى انتشار الفقر ومدى عدالة توزيع الدخل.

وتعبر البطالة عن أحد الجوانب المهمة المتعلقة بالأداء الاقتصادي في المجتمع، وهي تعني وجود أفراد قادرين على العمل ولا تتوافر لهم فرص العمل وبالتالي فإن الارتفاع في معدل البطالة يعبر عن ضعف في الأداء الاقتصادي. وتعتبر معدلات البطالة في البلاد العربية من أعلى معدلات البطالة في العالم، حيث يبلغ معدل البطالة في البلاد العربية على الأقل 15% مع بداية القرن الواحد والعشرين وذلك بالمقارنة بمتوسط البطالة في العالم يقارب 5% فقط، أي أن معدل البطالة في البلاد العربية يوازي ثلاثة أضعاف المعدل السائد في بقية بلاد العالم. كما أن تفاصيل متوسط البطالة والبلاد العربية والذي تصل إلى 15% تشير إلى أن نسب البطالة بين الشباب تزيد بكثير عن المتوسط، ونجد الشيء نفسه بالنسبة للبطالة بين النساء والفقراء والتي تصل معدلاتها إلى نسب أعلى من المتوسط، ولذلك إذا أخذنا البطالة كمعيار عن الأداء الاقتصادي، خاصة بالنسبة لبعض الفئات، نجد أنها تمثل عقبة اقتصادية كبيرة، وخاصة بالنسبة للشباب وللنساء والفقراء.

وبالنسبة لمعيار الفقر، فإن المفهوم السائد عالميا لقياس الفقر يتعلق بمستوى الدخل المناسب أو الإنفاق الممكن من مستوى معيشة مناسب. والمعيار المبسط المستعمل هو ألا يقل دخل الفرد اليومي عن دولار واحد، أي بما يعادل 30 دولار شهريا، أو ما يوازي متوسط دخل للفرد حوالي 200 جنيه في الشهر في حالة مصر. فإذا أخذنا أسرة مكونة من خمسة أفراد في المتوسط، يجب ألا يقل دخلها عن ألف جنيه في الشهر لكي تتخطى حد الفقر. بتعبير آخر إذا انخفض مستوى دخل الفرد في الأسرة عن 200 جنيه، تعتبر الأسرة فقيرة. فكم من أهل مصر يجب أن يعدوا فقراء في تقديركم؟

كما أن توزيع الدخل يؤثر على توزيع الثروة، وهو الأهم في المجتمع، حيث نلاحظ وجود فئات اجتماعية أكثر ثراء وتمتلك نصيبا أكبر من القوة السياسية، أي أن هناك تفاعلا بين الثروة من جانب والقوة السياسية من جانب آخر، وفي البلدان العربية يزداد التفاوت في توزيع الدخل والثروة بما يزيد من حدة الاستقطاب الاجتماعي.

النقطة الجوهرية الأولى إذا أن نموذج التنمية السائد في البلدان العربية قد فشل بكل المعايير و ليس هذا تقديري فقط، لأن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي تؤكد أن التجربة فشلت في تحقيق مستوى أداء اقتصادي مرتفع، وفي القضاء على البطالة والفقر وتحقيق توزيع عادل للدخل والثروة.

والنقطة الجوهرية الثانية، أن الإنسان له مقومات أخرى تفوق أن يكون محور وجوده هو فقط مستوى الدخل والإنفاق، وهو الأمر الذي ينقلنا للتحدث عن مفهوم "التنمية الإنسانية". ونعني بالتحديد أن يحصل الكائن البشري على إشباع حاجاته الأساسية، وأن يتمتع، بالإضافة بمقومات الكرامة الإنسانية والوجود الإنساني الراقي، وعلى رأسها أن يتمتع الإنسان بالحرية، بالمعنى الشامل.

بعبارة أخرى، تعني التنمية الإنسانية تمكين البشر من اكتساب القدرات البشرية وأن توظف هذه القدرات بكفاءة في كل مجالات النشاط البشري. وهذه القدرات يمكن تحديدها أولا في القدرتان البشريتان الأساس: الصحة والمعرفة. أي أن يعيش الإنسان حياة طويلة وصحية، والقدرة على اكتساب المعرفة طوال الحياة، بما يمكن من أن يعيش الفرد علي مستوى راقٍ إنسانيا.

بالنسبة للعيش حياة ممتدة وصحية، يتعين الاعتراف بأن المواطن العربي يعيش مدة أطول الآن بالمقارنة بعدد السنوات التي كان يعيشها منذ خمسين عاما مثلا، نتيجة للتقدم في تقليل الوفيات، خاصة بين الأطفال. لكننا لا ندخل في حسابنا عدد سنوات العمر التي يفقدها الإنسان للمرض، والتي تتراوح بين ست إلى اثنتي عشرة سنة في البلدان العربية. أي أن كل سنوات عمر الإنسان ليست بالضرورة كلها سنوات صحة. ومن هذا المنطلق يجب

أن نتطرق إلى الحاجة إلى تحقيق الصحة الإيجابية الشاملة (جسديا ومعنويا) وإصحاح البيئة. وفي البلدان العربية تعانين الإناث من مستوى أعلى من الحرمان من التمتع بحياة صحية.

والقدرة البشرية الإنسانية الثانية التي أشرنا إليها سابقا تتعلق باكتساب المعرفة حيث نجد أن معظم البلاد العربية تعاني من الأمية، وضعف نشر المعرفة، ناهيك عن إنتاجها الذي يقارب العدم. وتتعرض البنات والنساء لمستوى أعلى من الحرمان من اكتساب المعرفة.

أما عن الحرية في البلدان العربية، فحدث ولا حرج!

ولذلك يجب أن تتركز الحلول للخروج من المأزق التنموي الراهن في البلدان العربية، في نظري، حول ما يمكن أن نطلق عليه تصحيح النموذج التنموي في البلاد العربية والذي يجب أن يتركز، في منظور تقرير "التنمية الإنسانية العربية"، على:

1- بناء مجتمع المعرفة
2- توسيع نطاق التمتع بالحرية وإقامة حكم صالح.
3- تمكين المرأة

بعبارة أخرى، يجب التوجه إلى البشر كمصدر قوة محتمل إذا ما تم تكثيف الاستثمار فيهم وبشكل يركز على اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بكفاءة. وهو ما يدعونا إلى التطرق لمناقشة مسألة الحرية والحكم الصالح باعتباره المدخل الأوسع لنهضة حقيقية في الوطن العربي. والمقصود أن أحد المحددات الجوهرية لأي مجتمع بشري هي ما يسمى بتوسيع قاعدة القوة ومأسسة سبل ممارستها في ظل سيادة قانون منصف تحت قضاء مستقل. بمعنى إعادة توزيع القوة من خلال توسيع قواعد من يمتلك القوة في المجتمع. والقوة لها عنصران، العنصر الأول هو السلطة السياسية والعنصر الثاني هو الثروة، والملاحظ أن كثيرًا من المجتمعات في العالم وبشكل متزايد في البلاد العربية يتم فيها حاليا نوع من التزاوج الخبيث بين السلطة والثروة، فالسلطة تؤتي بالثروة والثروة تؤتي بالسلطة.

ونجد الآن أن القوة بوجهيها – السلطة والثروة – مركزة في أيدي قلة قليلة تُسيِّر الأمور وتتخذ القرارات الرئيسية في المجتمع حفاظا على مصالحها في استمرار القبض على القوة، في حين نجد أن الغالبية العظمى من البشر مهمشة، ولا يهم القلة التي في يدها تسيير الأمور أن يزداد الأغلبية فقرا أو ألا يكون لهم رأي في أي موضوع، بل أنه من المفيد لهذه القلة ألا يكون لهم (الأغلبية) رأي على الإطلاق!

وبالطبع لو استمرت هذه الأوضاع، فسنجد تزايدا في البطالة وكذلك في أعداد الفقراء وسنجد مستوى صحيا متدهورا بالإضافة إلى كل المشكلات التي تعاني منها القطاعات الضعيفة من المجتمعات العربية. ولذلك فإن تحقيق نهضة حقيقية في المنطقة العربية يجب أن يكون محورها الرئيسي هو إعادة توزيع القوة، بوجهيها السلطة السياسية والثروة، لمصلحة السواد الأعظم من الناس في هذه المجتمعات. وذلك عن طريق أن يكون اتخاذ القرار في المجتمعات العربية قائما على الحفاظ على المصلحة العامة. مع العلم أنه يمكن تحقيق ذلك عندما تكون القوة في أيدي السواد الأعظم من البشر الذين يرغبون في تحقيق مصالحهم وفي حالة عدم تحقيقها سيقومون بمحاسبة المسئولين وهو ما نطلق عليه في تقرير التنمية الإنسانية العربية الآن "نسق الحكم الصالح"، وعمدا لا نسميه "النسق الديمقراطي" وهو الأمر الذي سأحاول توضيحه.

نسق الحكم الصالح يقوم على مجموعة من الدعائم الجوهرية، تعتمد أولها على حماية الحرية بالمعنى الشامل الذي أشرت إليه. ليس فقط الحريات المدنية والسياسية ولكن مجمل الحريات بمعني التخلص من جميع أشكال الحط من كرامة البشرية، من الجوع والفقر والمرض والجهل.

الدعامة الثانية للحكم الصالح أنه يقوم على مؤسسات ولا يقوم على هيمنة أفراد.

الدعامة الثالثة أن هذه المؤسسات تتمتع بمجموعة من الخصائص التي أصبحت جوهرية في نظم الحكم الصالحة الآن من أنها مؤسسات كفء وتقوم على الشفافية والإفصاح والمساءلة، والعنصر الأخير هو ربما أهمهم قاطبة.

الدعامة الرابعة للحكم الصالح أنه حكم يقوم على سيادة القانون على الجميع دون أي تفرقة، وأن يكون القانون منصفا للحريات. ولكن للأسف تعيش البلاد العربية في حالة من قهر للحرية، وأصبح كبت الحرية يتم من خلال التشريع و"سيادة القانون". ولذلك يجب التأكيد على أن سيادة القانون تتمثل في كونه يطبق على الجميع، ولكي يكون القانون منصفا وحاميا للحرية يجب أن يكون تنفيذه من خلال قضاء مستقل بشكل قاطع، خصوصا فيما يتعلق باستقلاله عن السلطة التنفيذية. في اعتقادي أن هذه هي المعايير التي يمكن أن ترقى إلى ما نسميه الحكم الصالح، وسأحاول الآن توضيح لماذا نتحدث عن الحكم الصالح ولا نسميه حكما ديمقراطيا؟ والإجابة هي أن الديمقراطية في العالم الآن اكتسبت للأسف سمعة سيئة ليس فقط في بلدان العالم الثالث ولكن حتى في بعض البلدان التي تدعي أنها قلعة الحرية في العالم، مثل الولايات المتحدة. وهذا ليس رأيي وحدي. كثيرا ما نجد نظاما ديمقراطيا في الشكل بمعنى أن هناك آليات ديمقراطية يفترض أن تؤدي إلى تداول السلطة ولكنها في الواقع تغطي على قهر سافر للحريات المدنية والسياسية. وبعض الكتاب حتى الأمريكيين، يرون أن في الولايات المتحدة تحت الإدارة الأمريكية الحالية تحقق تدهور ضخم في الحريات المدنية والسياسية لدرجة أن ما

يسمي "قائمة الحريات" (Bill of rights) وهي مكون جوهري للدستور الأمريكي، يرى البعض في المجتمع الأمريكي أنها قد انتهكت إلى حد بعيد.

كما إن السمعة السيئة للديمقراطية تمتد إلى مجتمعات العالم الثالث التي تعاني فيها الشعوب قهرا بالغا، وحدثت تجاوزات وخاصة في البلاد العربية حيث تم إنشاء آليات ديمقراطية شكلية ولكن مفرغة من مضمونها المفترض تماما، فنجد مثلا برلمانات من المفروض أنها تحاسب الحكومات ولكنها في الحقيقة تأتمر بأمر الحكومات، ونجد نقابات عمال واتحادات عمال من المفروض أنها تعبر عن مصالح العمال ولكنها في النهاية تعبر عن مصالح أصحاب الأعمال والحكومات.

أشرف منصور (كلية الآداب جامعة الإسكندرية):

طبعا النظرية النيوكلاسيكية أو الكلاسيكية المحدثة التي بُنيت عليها معظم تقارير البنك الدولي والمشروعات التنموية وصندوق النقد الدولي تعرضت لانتقادات كثيرة جدا حتى قيل أنها أيديولوجية أو خرافة وهو ما يجعلنا نشك في التقارير الصادرة بناءً على هذه النظرية . وهذه النظرية على سبيل المثال تعتمد على نظرية المنفعة الحدية ومعيار التنمية الاقتصادي أو النقدي، وهو في حقيقته معيار استهلاكي يقيس درجة التنمية على أساس كمية الأموال التي يدفعها الناس على الاستهلاك أو توفير البضائع الاستهلاكية وطبعا المعيار الجديد المطبق في التقرير الأخير للتنمية الإنسانية وجهنا لطريق آخر وهو مشكلة الإصلاح السياسي أو بمعنى أدق مشكلة الاستبداد، فأنا أعتقد أن الفقر والاستبداد ظاهرتين لسبب واحد وهو التبعية التي تعمل على الإفقار وعلى الاستبداد السياسي، في نفس الوقت، مسألة تمكين المرأة مهمة جدا، لكن سوف تصطدم مع بعض الاتجاهات.

نادر فرجاني:

أختلف مع الأستاذ أشرف منصور في مثلث الاستبداد والفقر والتبعية، ولو كان لي الحق في أن أختار السبب الرئيسي لاخترت الاستبداد، سواء الاستبداد القادم من الخارج أو الاستبداد القادم من الداخل، وهناك تآلف وتعاون بين الاستبداد الداخلي وبين الاستبداد الخارجي، ولكنني أتفق على نقد النظرية الكلاسيكية المحدثة والتي تحقق مصالح قوى مهمة جدا ومهيمنة على العالم في تحقيق الاقتصاد العالمي ومن ثم تبنيها من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وعن طريق وزارة الخزانة الأمريكية وتأثيرها على البنك الدولي وصندوق النقد، وبدأ التأثير واضحا في مسألة الإصلاح الاقتصادي وأنا أفضل أن أسميه إعادة الهيكلة علي النمط الرأسمالي، ومعنى ذلك أنه لم يكن رأسمالي كفء وأن ما تم في البلاد العربية يعتبر نمط من أنماط الرأسمالية المطلقة وهو لا يضمن الكفاءة ويؤدي إلى ما كان يسمى بالرأسمالية الوحشية. طبعا بالنسبة لمسألة تمكين المرأة فإنني أتفق مع الأستاذ أشرف منصور، ولكن تجارب المستقبل من منظور محاولة الوصول لأفضل مستقبل ممكن وليس مجرد الانتظار، أو محاولة التنبؤ عن طريق وضع مستقبل أفضل، من هذا المنظور

تقديري أن جوهر الثقافة العربية وجوهر الدين وخصوصا جوهر الإسلام لا يتناقض علي الإطلاق مع حقوق المرأة، وإن اقتضي الأمر نوع من الاجتهاد الفقهي من منظور مصلحة الأمة، وحتى يمكننا استخدام كلام دقيق ومحدد يجب أن نستحث جهود العلماء في اتجاه الاجتهاد الفقهي ومن ثم من منظور الوصول إلى مستقبل أفضل فأنا لا أجد مبررا لتخوفك إذا قبلنا أن نعيش في ظل الهيكل الثقافي القائم والذي يحتوي علي مجموعة من التأويلات الرجعية للإسلام، أما التأويلات المستنيرة للإسلام كلها لا تشكل أي عقبة في سبيل إعطاء المرأة كامل حقوقها.

دعني أشير لشيء طريف، في التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية، حيث أشرنا إلى أمور ثلاثة "المعرفة – الحرية – تمكين المرأة" وحاولنا بعد ذلك أن نسأل: "هل مجمل الشعب العربي يتفق معنا في هذه الأمور أم لا؟ ووصلنا إلى دراسة دولية كبيرة اسمها "مسح القيم العالمي" تجري فيها مسوح ميدانية عن القيم الاجتماعية في مجموعة كبيرة من البلدان من بينها البلاد العربية، وتمكنا من تحليل ثانوي لنتائج هذه الدراسة لكي تصل إلى نوع من التقييم لموقف الجمهور العربي من القضايا الثلاث، وهي النقص في المعرفة وفي الحرية وفي تمكين المرأة، وكانت نتيجة التحليل كالآتي:

كان الجمهور العربي متفقا وبنسبة كبيرة على أهمية اكتساب المعرفة وبالتالي أدى هذا النقص أو التعرف على هذا النقص في البلاد العربية من جانب آخر إلى أن وصل الجمهور العربي إلى أن الديمقراطية أفضل نظام للحكم وأنه يرفض الاستبداد بالسلطة وبدرجة أعلى من جميع مناطق العالم كلها حتى بالمقارنة مع أوروبا وأمريكا الشمالية، وطبعا في تقديري أن هذا أمر منطقي، فالشعوب التي اكتوت بنار الاستبداد أكثر من غيرها متوقع أن يكون لديها تعطش للديمقراطية والحرية والحكم غير التسلطي، ولكن التحليل للجمهور العربي لم يكن مؤيدا بشكل قوي لمسألة تمكين المرأة، وظهر موضوع تمكين المرأة في هذه الدراسة في سؤالين، السؤال الأول هو هل ترى أن للبنت الحق في التعلم على نفس المستوى مع الولد حتى الجامعة؟ وكانت الإجابة في البلاد العربية نعم ، والسؤال الثاني لو كانت هناك فرصة عمل واحدة ويتنافس عليها رجل وامرأة فمن يأخذها؟ وكانت الإجابة طبعا الرجل! هذه النتائج التي ظهرت في هذه المجموعة من المسوح، ولذلك ومن وجهة نظر معينة يمكن القول إن موقف الجمهور العربي كان ملتبسا في مسألة تمكين المرأة، فمن الممكن أن تتعلم، لكن لو تنافست في فرصة عمل مع الرجل فالرجل هو المفضل وهذا أمر مفهوم في ضوء ارتفاع معدلات البطالة، ولكن يمكن القول بأن تقرير التنمية الإنسانية باعتباره أحد التعبيرات عن المفهوم المفضل للتنمية في البلدان تجاوز الموقف الشعبي أو الذي عبر عنه الجمهور في مسألة التركيز على مسألة تمكين المرأة في البلاد العربية باعتبار أن هذا هو المنطق الجوهري لمفهوم التنمية الإنسانية لأن تعريف "مفهوم التنمية" يؤكد أن أي كائن بشري لكونه إنسان له حق أصيل في مستوى كريم من الحياة جسدا وروحا ونفسا، وعلى أساس أنه كائن بشري ينفي أي شكل من أشكال التمييز بين البشر من حيث "النوع – المستوى – الدين وأي معيار آخر" للتفرقة بين البشر، وربما أن التقرير في تركيزه

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

على مسألة تمكين المرأة قد تجاوز الحس الشعبي أو رأي الجمهور العربي بوجه عام الذي لم يكن يعبر عن أهمية تمكين المرأة كما عبر عن مسألة المعرفة والحرية.

فتحي فرج:

رغم الكلام الدقيق الذي أشار إليه الدكتور نادر فرجاني عن النموذج الأول التنموي القائم على النظرية الحديثة وما أشار إليه الأستاذ أشرف في اتفاقه مع العديد من الخبراء بمعهد التخطيط وخاصة الدكتور عثمان وزير التخطيط في نقد هذا النموذج وأعتقد أن هذا النموذج كان أحد الأسباب في التخلف في المنطقة العربية، ومع استبعاد العوامل الخارجية والتي قد تكون أحد أسباب الفشل، ولكن هذا لا يلغي أو يقلل من أن هذا النموذج قد فشل كما أشار الدكتور نادر فرجاني، ولكن النقطة التي أريد الإشارة إليها أن موضوع التراكم المعرفي والثقافي وإمكانية الاستفادة من الجهود العلمية التي بُذلت في إعداد التقرير الأول للتنمية الإنسانية والثاني والحقيقة أنني أشعر أن المثقفين المصريين والعرب بصفة عامة والاتجاهات الجديدة حول موضوع الإصلاح والتي استبعدت هدا الجهد العلمي الدقيق وعلى سبيل المثال ما حدث في مؤتمر الإصلاح العربي والذي استطاع تجميع أكبر عدد من المفكرين والمثقفين في مكتبة الإسكندرية في مارس الماضي ولا أعرف لماذا لم يتمكن من الاستفادة من هذا الجهد الدقيق في وضع خطوات الإصلاح؟ المسألة أصبحت واضحة وأعتقد أن أحد العيوب التي يعاني منها المجتمع العربي، هي عدم الاستفادة من توافر الجهود العلمية وخاصة أن هناك أصوات تقول بوجود محاولات إصلاح قادمة من الخارج، دون النظر للاستفادة من الجهود العلمية التي تبذل فيها جهود من العلماء المصريين والمفكرين المصريين وضرورة بذل الجهود لشرح المفاهيم الجديدة وتوضيحها للرأي العام. وأذكر هنا على سبيل المثال الدكتور جابر عصفور والذي يرأس أحد أهم المراكز الثقافية في مصر ومع احترامي لكل جهوده في مجالات كثيرة جدا، ولكنني لا أعتقد أنه اهتم بهذا التقرير الذي يجب أن تنعقد له العديد من الندوات ليصل لأكبر قطاع.

نادر فرجاني:

لدي ملحوظتان: أولا المجلس الأعلى للثقافة اهتم فعلا بالتقرير، ونشر في عدد من أعداد المجلة التي يصدرها المجلس عن التقرير، كما عقدت حلقة نقاش مطولة عن التقرير الأول ؛ النقطة الثانية أجد أن روح الوثيقة التي خرجت من مؤتمر مكتبة الإسكندرية تتفق مع روح تقرير التنمية الإنسانية العربية، وليس بالضرورة أن يكون في وثيقة مؤتمر الإسكندرية إشارة محددة للتقرير أو حتى الإشارة له، المهم أن تقوى روح الإصلاح وتتحرك بالتلقيح المعرفي. الفكرة ليست مجرد مناقشة شيء معين أو وثيقة أو تقرير، إنما روح الوثيقة أو التقرير ورأيي أن التقريرين لم يرقوا لمستوى سقف النهضة المطلوبة في البلاد العربية، ربما يسعى التقرير الثالث لهذا لأن موضوعه هو موضوع الساعة وهو الحرية والحكم الصالح في البلاد العربية، وعندي اقتناع بأن المدخل الرئيسي للإصلاح هو في توسيع نطاق الحرية في

البلاد العربية وإقامة مجتمعات المعرفة وسوف أتناوله بالتفصيل، هو المقصود بمجتمعات المعرفة وأنها مجتمعات تنتظم حول اكتساب المعرفة وتوظيفها بكفاءة في جميع أشكال النشاط البشري، لأنه قد انتهى العصر الذي أصبح فيه التقدم والتخلف يقاس بمسألة الناتج للفرد أو حتى وجود موارد معدنية، كل هذه أصبحت أمور متخلفة، وأن المعيار الرئيسي للتفرقة بين المتقدمين والمتخلفين في الألفية الثالثة سينصب على القدرة على اكتساب المعرفة، ومن ثم، فإن المدخلين الرئيسيين هما أولا بناء مجتمعات المعرفة في البلاد العربية، وثانيا توسيع نطاق التمتع بالحريات المدنية أو الإنسانية والذي يتطلب ضرورة القضاء على أي من أشكال الحط من الكرامة الإنسانية في المجتمعات العربية وهذا يقتضي نسق حكم صالح له مقومات محددة وهو ما يناقشه التقرير الثالث للتنمية الإنسانية وذلك في تكامل مع التقرير الأول والثاني أي الوصول إلى سقف مستلزمات النهضة في المجتمع العربي من منظور إنساني.

جابر عصفور:

اسمحوا لي إضافة نقطة لما أشار إليه الدكتور نادر فرجاني، أنه لا يمكن تحقيق تقدم أو تنمية أو تغيير أو إصلاح مع وجود حكومات فاسدة، والمثال على ذلك العراق، أين ذهب دخل البترول العراقي؟ ذهب في مغامرات فردية حمقاء أدت للخراب، وأرجو أن يوضح الدكتور نادر فرجاني أثناء النقاش هذه النقطة أكثر ففي سنة 1982، بدأ مهاتير محمد الحكم في بلدة آسيوية فقيرة أكثر منا في مستوى الفقر والتخلف والجهل، وهي بلد مسلمة، ومع ذلك حققت ماليزيا معجزة خلال فترة بسيطة جدا، وهذا لم يحدث بمعجزات، ولكن بجهد وإرادة بشرية، وأظن أن أول ما فعلته حكومة مهاتير محمد هو إقامة مجتمع للمعرفة ولكن لم يكن ذلك يكفي لو كان النظام السياسي هناك فاسدًا حيث لا توجد جدوى للإصلاح في مجتمع فاسد، وسوف تظل وثيقة الإسكندرية والتقرير الأول والثاني والثالث والرابع حبرا على ورق ما لم تتغير الأوضاع.

كنت أتصور محمد عبده عندما قال قولته الشهيرة "لعن الله ساس ويسوس وسياسة" وأنه كان يرى أن الطريق الأول هو التعليم، وأنه لا مجال للتعليم مع وجود حكومة فاسدة وأريد أن أؤكد على النقطة التي وردت بشكل عابر في حديث الدكتور نادر فرجاني من أن حجر الزاوية في الإصلاح هو قضية تغيير النظام السياسي بما يسمح بإطلاق الطاقات الخلاقة وتأسيس مجتمع للمعرفة وتمكين المرأة وإزالة أشكال التمييز ضدها وإن شاء الله أثناء الحوار يكلمنا الدكتور نادر فرجاني أكثر عن التجربة الماليزية ومقارنتها بأي من البلاد العربية.

أيمن محمود (طالب):

أريد أن أضيف بجانب التجربة الماليزية تجربة أخرى وهي التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية وحيث كانت ألمانيا دمارا. ورغم هذا، قامت ونهضت، وأصبح مستوى الدخل فيها أعلى من دول مثل إنجلترا وفرنسا، كذلك التجربة

اليابانية في هيروشيما ونجازاكي وبعد إلقاء القنابل عليها، ولكن أصبح الآن دخل الفرد الياباني حوالي 27 ألف دولار وهو أكثر من دخل الفرد في أمريكا. ولذلك عندما نتناول المشكلات التي تواجه دول العالم العربي نحو التنمية، يجب النظر في دراسة هذه التجارب ولقد تابعت حديثا للدكتور نادر فرجاني على إحدى القنوات الفضائية و لم أتابع الحلقة كاملة ولكنني تابعت الجزء الأخير منها وعندي بعض الملاحظات تتعلق بالتقسيمات للمشكلات ومن خلال تقسيمها إلى داخلية وخارجية، وعن الداخلية، أعتقد أنه يمكن التعامل معها وهو الإصلاح من الداخل أما موضوع العوامل الخارجية فيجب أيضا التعامل معها ولدينا مشاكل كثيرة منها التخلف التقني، وضعف إنتاجية العاملين، وعدم كفاءة الاستثمارات العامة أو الخاصة، وضعف مشاركة المواطنين لأسباب شتي منها ضعف المستوى الثقافي للأمة، والتزايد السكاني، ونسبة المعالين كبيرة جدا، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي مع وجود جماعات طفيلية تستحوذ على هذا الدخل، وهذه بعض الأسباب الداخلية. أما الأسباب الخارجية مثل حاجة غالبية شعوب العالم العربي لمجموعة من الواردات الحيوية من الدول الصناعية تتضمن السلع والخدمات ورؤوس الأموال مع عدم كفاية الموارد المحلية، مما يؤدي لخلل في ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري، وتزايد فلكي في حجم المديونية الخارجية بالإضافة إلى الصعوبات التي تحول دون عملية النقل التكنولوجي من العالم الصناعي للعالم العربي والناتجة عن القيود المالية أو الفنية التي تفرضها الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسيات...إلخ. كما أن سياسة الإغراق المتبعة من بعض الدول الصناعية لأسواق العالم الثالث وسياسة إغراق المستهلكين بالمنتجات المتطورة مما يهدد مستقبل الصناعات المحلية الوليدة والمنازعات الدولية المسلحة التي تستنـــزف جزءا كبيرا من الدخول التي من المفترض أن توجه نحو التنمية يؤثر كل ذلك على الأحوال في الدول العربية.

نادر فرجاني:

تعرض الأستاذ أيمن محمود لمجموعة كبيرة من المشاكل وأريد الإشارة فقط إلى أنه يمكن الاستفادة من تجربة ماليزيا وكوريا الجنوبية لكن اليابان رغم خروجها من الحرب محطمة إلا أنها كانت في مصاف الدول الكبرى قبل وأثناء الحرب فإن البيئة الاقتصادية والمعرفية لألمانيا واليابان كانت متقدمة جدا وراقية، أما ماليزيا وكوريا فلم تكن الأحوال فيهما كذلك، وفي تقرير التنمية الإنسانية العربية ستجدون مقارنة مهمة بين مجموعة بلدان شرق آسيا أو "النمور الآسيوية" والبلاد العربية على معيارين: المعيار التقليدي وهو الناتج المحلي للفرد ففي عام 1960 كانت البلاد العربية في المتوسط أغنى من شرق آسيا ولكن بعد 40 سنة انقلبت الأوضاع تماما، فشرق آسيا ارتفعت فيها الدخول لتصبح ضعف الدول العربية، والتفسير الذي نقدمه في التقرير الثاني أنه عند مقارنة التحصيل التعليمي أو الاستثمار في رأس المال البشري نجد أن متوسط سنوات التعليم في مجموعة دول شرق آسيا عند مقارنتها بالدول العربية نجد أنها أعلى منا في التعليم على مدى 40 سنة كما أن الفجوة اتسعت بينهما، وهذه كانت إحدى الجوانب المهمة في التفرقة بين التقدم والتخلف الذي حدث بينهما حتى بمعيار التنمية الاقتصادية التقليدي، وكذلك في جوانب الاستثمار في العنصر البشري وتكوين رأس المال البشري.

مسألة التكنولوجيا مهمة جدا ويجب التركيز على معرفة الأخطاء السائدة وأنه عندما نستورد ماكينات ومصانع، نتصور أننا اكتسبنا معرفة التكنولوجيا الموجودة بالماكينات وهذا خطأ. إن التأكيد على البعد الخارجي والداخلي وأثره على مفهوم التنمية يتركز على إرجاع الأزمة التنموية لمزيج جدلي من العوامل الداخلية والخارجية وأن أهمية التركيز على الناحية الداخلية، هو الطريق لمواجهة العنصر الخارجي، ومن المؤكد أن البلاد العربية تواجه تحديات ضخمة، وأن قدرتنا على مواجهة التحديات تقوم على تقوية قدراتنا الذاتية وليس مجرد الشكوى.

أحمد إسماعيل :

مع إعجابي الشديد بالتقريرين الأول والثاني، ولكن الذي أريد أن أشير إليه هو الاتجاه المضاد حيث إن بعض الأفراد – ومنهم المثقفون للأسف – يقومون بالربط بين التقرير الأول والثاني وبين ما سمي بالإصلاح من المنظور الأمريكي، وبدأت لهذا الاتجاه قاعدة عريضة وأرجو أن يكون في التقرير الثالث جزء يطرح ردودا على هذه الاتجاهات، وقد لاحظنا اليوم الإشارة إلى تعبير "الحكم الصالح" كمحاولة لتدفعنا للاقتناع بأن فكرة الربط الخبيث ما بين الإصلاح على الطريقة الأمريكية المفروضة على المنطقة وما بين ما ورد بالتقريرين مختلفة تماما.

جابر عصفور:

هذه نقطة مهمة، وأريد أن أقول بأن الناس معذورة إذا كانت صادقة النية لأن هناك بعض الناس غير صادقة النية، لأنه عندما يخرج مشروع الشرق الأوسط الكبير وكل فقرة فيه تبدأ بالإشارة إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية فالناس لها عذرها.

في الحقيقة أنا دقيق جدا عندما أستعمل لفظ الإدارة الأمريكية الحالية، حيث إنها استعملت التقرير بشكل انتقائي وغير أمين، يعني بشكل مغرض، وأنا قمت بنشر هذا الكلام، وذلك لأنهم تجاهلوا النقاط التي يعتبرها التقرير جوهرية لأنها لم تخدم مصالحهم، ولأن التقرير كما ينتقد البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العربية، ينتقد تصرفات الإدارة الأمريكية انتقادا قويا سواء في مسانداتها غير المشروطة لإسرائيل في الأعمال الوحشية التي ترتكبها في الأراضي الفلسطينية أو في تكوينها التحالف الذي غزا واحتل العراق.

إن الإدارة الأمريكية التي اعتمدت على التقرير تحاول الآن قتل هذا التقرير، وهذا جزء من تدهور الحرية في الديمقراطية الأمريكية، فهم غير مستعدين لأن يسمعوا رأيا ينتقدهم، إن انتقاد التقرير للإدارة الأمريكية لدعمها لإسرائيل وما قامت به من غزو واحتلال العراق وضع التقرير في الجانب السيئ من الإدارة الأمريكية والتي حاولت عقاب برنامج الأمم المتحدة بكامله لنشره تقرير التنمية الإنسانية والعربية لما تضمنه من انتقاد للإدارة الأمريكية

والإسرائيلية، وإسرائيل قبل أمريكا طبعا! فكما أشرت، فإن الناس معذورة، ولكن الإدارة الأمريكية استعملت التقرير أولا لأنها فقدت كل مصداقية تبشر بديمقراطية حقيقية على أساس النموذج الأمريكي في المنطقة العربية، وكيف يمكن أن نرى ديمقراطية أمريكا في دعمها لإسرائيل وديمقراطيتها فيما قامت به في العراق وأي ديمقراطية في دعم الأنظمة الاستبدادية في البلاد العربية بما فيها نظام صدام حسين، فعندما كان يخدم أغراضهم كانت أمريكا تعامله كصديق، والآن عندما يذكرون أنهم يتحاورون مع المنطقة فهم يتحاورون مع الحكومات وليس مع الشعب، وسوف أضيف رأيي الخاص ولا علاقة له بالتقرير وهو أن الإدارة الأمريكية لا تريد ديمقراطية حقيقية في البلاد العربية، فقد اعتادوا على التعامل مع أنظمة استبدادية تخدم أغراضهم بشكل أفضل وبشكل أوضح.

الهدف الاستراتيجي الرئيسي الذي يعلنه الآن بعض كبار موظفي الإدارة الأمريكية لغزو العراق واحتلاله وهو ضمان أمن إسرائيل، يعلمون أنه من الصعب تحقيق ذلك في ظل أنظمة ديمقراطية في البلاد العربية، أي من الصعب تطبيق نظام حكم صالح في بلد عربي يصالح إسرائيل وفق هوى الإدارة الأمريكية، فهم في النهاية – وفي رأيي – لا يريدون ديمقراطية حقيقية .

نادر فرجاني :

أريد أن أضيف شيئا، أشار إليه أحد الحاضرين من أن المعترضين على التقرير قاعدة عريضة، ولكنني لا أتفق مع هذا الرأي، فأنا مراقب محايد، صحيح أنني متحمس للتقرير ومتعاطف معه ولكنني لا أظن أن هناك قاعدة عريضة تعترض عليه، إنما هناك مجموعة من الكتابات التي انتقدت التقرير وفي تقديري الشخصي أغلبها إلى الآن كتابات غير موضوعية وهناك كتابات موضوعية انتقدت التقرير نقدا حقيقيا، ولكن هناك انتقادات أخرى يسهل على المرء أن يستنتج من قراءتها أنها غير موضوعية.

النقطة الأخرى التي أريد أن أشير إليها تتعلق بالوضع من قيام الحكومة الأمريكية باستخدام التقرير استخداما مغرضا، والآن هم يستخدمون وثيقة مكتبة الإسكندرية والقضية هنا هل إذا حدث أن اتفق داعية إصلاح أو الدعوة إلى تغير إيجابـــي في العالم العربي في بعض المقولات مع ما تردده أمريكا أو ألمانيا أو إنجلترا يصبح داعية الإصلاح هذا مخطئا لأنه تشابه معها في الآراء؟! مثلا في مصر يوجد مثقفون يدعون إلى تجديد الخطاب الديني منذ أيام جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ومع ذلك الخطاب الديني يحتاج إلى تجديد ونحن ندعو إلى تجديد هذا الخطاب ويقبل كلامنا أحيانا، ونتهم بالكفر أحيانا، ونمنع من الدخول إلى بعض البلاد العربية أو تكتب أسماؤنا في القوائم السوداء أحيانا أخرى، ولكن هذا لا يعني أننا عندما نتحدث عن الإصلاح الديني أو تغيير الخطاب الديني فإننا نعمل في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية .

هناك بعض المراهقة الفكرية الموجودة خصوصا من جانب المتطرفين في اليسار المصري وأنا أطلق عليهم أصوليي اليسار والمتطرفين علي الاتجاهات المتأسلمة في المجتمع المصري وهم أصوليون أيضا. فمثلا تقوم كاتبة صحفية مثل الأستاذة إقبال بركة بوضع كتاب عن الحجاب فيقوم البعض برفع قضية ضدها تتهمها بالكفر لأنها قالت إن الحجاب ليس فريضة، والسؤال هو كيف تجديد الخطاب الديني ونحن لا نعترف باجتهاد مخالف؟ وإذا قلت نحن نطالب بخطاب ديني في نفس الوقت الذي طالبت فيه أمريكا بتـــجديد الخطاب الديني الإسلامي، وأتساءل هل نوقف تجديد الخطاب الديني لأن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت به أيضا؟ فهذه مراهقة فكرية وأظن أنه في مثل هذه الأمور فعلى من يريد أن يصلح وأن يغير لابد وأن يمضي إلي الأمام ولا يهتم كثيرا بأقوال المراهقة الفكرية .

عبد المحسن كُميل:

كانت الدول العربية ست دول والآن فهي اثنان وعشرين دولة لهم كلهم نسيج عام مشترك وهوية واحدة، ومنذ أشرقت الحضارة الإسلامية منذ أكثر من ألف عام ضمت بجناحيها أقوى الإمبراطوريات برافديها العقائدي والديني، وتسابق الناس لأنهم لا ينظرون للدين علي أنه دور عبادة، إنما الدين منظومة اقتصادية واجتماعية وثقافية. وأنا لا أريد أن أقف أمام أعراض المريض ولكنني أتمنى أن نسأل أنفسنا لماذا ساءت أحوال هذا المريض؟ إن المنظومة الاقتصادية لابد أن يتبعها منظومة متكاملة اجتماعيا وثقافيا وفكريا ومعلوماتية ولكي تنهـــض اعتمادا على الذات وهو ما أعتقد أنه الأساس في الاقتصاد القومي. وأريد أيضا أن أقول أننا لو فكرنا في عدم استثمار أموالنا في الخارج واكتفينا باستثمارها داخليا واكتفينا بأن نهتم بالزراعة لكسبنا لأن من لا يملك قوته لا يملك حريته. وقد سبقني الحاضرون في ذكر تجربة ماليزيا ولكن قبل أن اترك الفرصة أريد أن أسأل الدكتور جابر عصفور: هل تستطيع البلاد العربية الاشتراك في معرض فرانكفورت الدولي للكتاب المزمع إقامته في أكتوبر القادم لكي نظهر الكفاءات التي عندنا مثل زويل ونجيب محفوظ ولكي يعرفوا أن الإسلام دين حرية وقد أعطي الحقوق للمرأة.

نادر فرجاني:

ليس عندي غير الاتفاق الكامل لفكرة المنظومة المتكاملة للمجتمع، ونحن في الحقيقة نحاول في مناقشتنا لما نعتبره القضايا الجوهرية للتنمية الإنسانية في البلاد العربية نأخذ في الاعتبار سياقا مجتمعيا متكاملا يبدأ بالثقافة ويركز داخلها على الدين خصوصا الإسلام باعتباره الدين الغالب في المنطقة العربية، ويتحول بعد ذلك إلى منظومة البنية الاجتماعية والاقتصادية ثم ينتهي بالسياق السياسي. ومن المهم هنا أن أشير إلى أن في تحليلنا المتكامل لأي موضوع سواء أن كنا نتحدث عن المعرفة في التقرير الثاني أو عن الحرية والحكم الصالح في التقرير الثالث،

فنحن نأخذ هذه الأبعاد الثلاثة والشرائح الثلاث للسياق المجتمعي للظاهرة. وفي السياق السياسي نهتم بالمستوى القطري داخل كل بلد عربي على حدة والمستوى القومي العربي الإقليمي لأننا نعتبره مستوى جوهريا في منظومة التنمية خصوصا من منظور إحداث نهضة حقيقية في الوطن العربي.

البعد الذي نأخذه أيضا في السياق السياسي هو البعد العالمي لأن هناك منظومة للحكم العالمي أصبحت الآن هي الأخرى فاسدة نتيجة لسيطرة الدولة العظمى عليها، وخصوصا نتيجة لأن الدولة العظمى تأخذ موقفا لا أريد أن أقول إنه موقف عدائي، بل هو موقف متحيز نتيجة لأغراض استراتيجية في المنطقة العربية وما يحدث في البلاد العربية خصوصا في قضايا الاحتلال والتحرر الوطني . أما عن معرض فرانكفورت فسوف نشارك فيه ولكن هذه قصة أخري مرتبطة بمشاكل ثقافية.

سعيد حسن :

بصفتكم خبير في التنمية البشرية، نرجو معرفة ماذا أعددت من خطط نُفذت فعلا وتحققت على أرض الواقع وليس مستقبلا وأن لا تقتصر الأمور على تقارير للاستفادة من التنمية البشرية لملايين شباب مصر من العاطلين – 25 مليون عاطل في كل محافظات مصر– وأمام العجز الكلي السنوي في كل ميزانيات مصر هذا العام المالي 2004 – 2005 والذي بلغ 52.6 مليار جنيه .

والتساؤل العام هل أهملت الحكومة المصرية أو عجزت عن تشغيل هذه الملايين العاطلة من الشباب وتركتهم للمصير المجهول؟ من المحاذير الخطيرة أنه يتم تمويل هذا العجز الكلي السنوي – 52.6 مليار جنيه – عن طريق وضع يد الدولة علي أموال معاشات شعب مصر المودعة في بنك الاستثمار القومي وليس عن طريق زيادة الإنتاج القومي. والسؤال هنا هو هل إقامة كأس العالم لكرة القدم عام 2010 ونحن لدينا هذه الملايين العاطلة سيكون مجديا في الوقت الذي يصل فيه العجز الكلي في ميزانية مصر سنة 2010 إلى 115 مليار جنيه ؟!

نادر فرجاني :

الإجابة عن ماذا أعددت من خطط نُفذت فعلا هو لا شيء فالاعتراف بالحق فضيلة! والذي أطالب به مع الدكتور جابر عصفور والذي تطالبون به أنتم يحتاج إلي نسق حكم مختلف عن الموجود حاليا ولذلك ما نطالب به لم يتحقق ولن يتحقق بسهولة، أي أن النهضة الإنسانية الحقيقية في البلاد العربية لن تكون نزهة قصيرة، ومن يريد أن يشارك فيها عليه أن يبدأ بالفكر وينتهي بالسياسة، وهذه عملية نضال مجتمعية طويلة وسيكون لها ثمن ومن يريد أن يشارك فيها عليه أن يتحمل الثمن المطلوب دفعه وإلا لن يحدث شيء.

حسن صادق:

أنا معجب بمقالاتكم في جريدة الحياة والأهرام ويكلي، لكن هذا لا يمنعني أن أقول أن هناك كثيرون قد انتقدوا تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002-2003 بل وصل الأمر أن اعتبره البعض قفزة نحو المجهول، و لم يكشف التقرير عن معايير حقيقية لمعدلات النمو داخل البلاد العربية بقدر ما صور الواقع بشكل أقرب للنقد الصريح واللاذع للأوضاع التي تعاني منها المجتمعات العربية في فترة زمنية وتبشر بكارثة، والسؤال هو هل الظروف مناسبة لظهور التقرير؟ وهل حقا صحيح أن تقرير التنمية الإنسانية هو أول تقرير من نوعه لمنطقة من مناطق العالم السبعة يصدر عن الـــــ UNDP ؟ وهناك سؤال شخصي وهو هل ضاعت فعلا قيم مثل الوطنية والقومية في وسط هذه الموجه الهائلة من التغريب في كوكب تسوده العولمة؟ وهل هناك خلاص فردي بالفعل في تجاوز الأوضاع التي أسهم التقرير في سردها؟ وهل الإصلاح – الإصلاح الحقيقي أو المزعوم – يجب أن يكون من الداخل أم من الخارج؟ ألا يتطلب هذا قراءة متأنية للتاريخ كله؟ أم هل الإصلاح – كما قال السيد عمرو موسي – لن تأتي من السماء التي تمطر مبادرات؟!

نادر فرجاني :

سوف أبدأ بمسألة نقد التقرير وهو ما يسعدنا، ويسعدنا أكثر أن يكون هناك اجتهاد مقابل للمختلفين مع التقرير باعتبار أن النقد أحد أشكال الحيوية الفكرية المطلوبة في مجتمعات تحاول أن تصحو فكريا، فالنقد شيء مطلوب ونحن نسعد به ويهمنا أن يكون موضوعي ويهمنا أيضا أن يتحول إلي اجتهاد مقابل لوجه نظر نقدية. بالنسبة للسؤال هل هو أول تقرير من نوعه في منطقة من مناطق العالم ؟ والإجابة هي لا، فقد صدرت تقارير عن مناطق أخري قبلها. إنما بمفهوم التنمية الإنسانية وباللغة العربية، اخترنا أن نسميه "التنمية الإنسانية" في حين أن الترجمة التقليدية كانت "التنمية البشرية" حيث تصدر تقارير علي مستوي العالم ككل منذ عام 1990، ولكن علي مستوى مناطق في العالم فقد صدر تقرير قبل هذا التقرير ولكن بدون تفاخر أحب أن أقول إن هذا التقرير أصبح أهم تقرير في العالم.

وفي تقديري أن تقرير التنمية الإنسانية لم يهدر مفاهيم الوطنية والقومية، بل على العكس فقد أعدنا الاعتبار لمسألة القومية في السياق العربي وهذه أحد أوجه النقد الشديدة التي نتعرض لها من اللوبي الصهيوني واليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية وهي أن هذا التقرير يدعو إلي القومية العربية.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

وحول هذا الجانب نريد أن نركز علي مسألة ما هو مشترك بين البلاد العربية الـــ 22 ولا نريد أن نركز علي ما يفرق بينهم، فانتقدنا البعض في ذلك. هذا التقرير لا يدعو إلي الخلاص الفردي بل على العكس، إن القراءة المتأنية للتقارير ولمفهوم التنمية الإنسانية تؤكد علي أن فكرة الخلاص لا يمكن أن تتم إلا في بنية مجتمعية متطورة ومن ثم فهو ليس خلاصا فرديا بل خلاصا جماعيا.

النقطة الأخيرة هي مسألة الإصلاح، وأنا أتحفظ قليلا علي مسألة الداخل والخارج، فنحن الآن نعيش في عصر الفصل التعسفي بين الداخل والخارج وقد أصبح ذلك غير ممكن وغير مفيد، فالداخل يؤثر في الخارج والخارج ربما يؤثر في الداخل أكثر ويتعايش الاثنان بدرجة أو بأخرى ويتركز في منطقنا على الإصلاح الحقيقي أو النهضة الحقيقية من أنها يجب أن تنبع من داخل البلاد العربية وتكتشف المجتمعات العربية طريقها إلي هذه النهضة، ولذلك ففي تقرير التنمية الإنسانية العربية لا نضع أبدا حلولا تفصيلية، ودائما ما ينتهي التقرير برؤى إستراتيجية تضع خطوطا عريضة ندعو من خلالها المجتمعات العربية المختلفة لأن تناقش هذه الخطوط العريضة للرؤية الإستراتيجية من منظور نقدي وتضعها في سياقها الخاص وتقرر ما تريد أن تعمل بشأنه من منظورها الخاص. ولذلك فالتركيز هنا علي إصلاح ينبع من الداخل، وكما يقال أهل مكة أدرى بشعابها، ولكن في ضوء أن الفصل التعسفي بين الداخل والخارج أصبح غير ممكن وغير مفيد في هذه الحقبة من تطور البشرية، إن منظورنا أيضا يقوم على نهضة عربية أصيلة من منظور التنمية الإنسانية تقتضي تفاعلا جادا و نشاطا مع الثقافات الإنسانية الأخرى القائمة في العالم بمفهوم أن الإصلاح ينبع من الداخل، ولكن ليس هذا معناه الانكفاء علي الذات أو الانقطاع عن التطور الإنساني، فقد كان للعرب دور مهم في المساهمة في الإصلاح، ولهم أن يعودوا للمشاركة فيه بفاعلية، والمهم هنا هو التخلص من فكرة الانكفاء أو الانغلاق الداخلي لأن التفاعل مع الحضارات الإنسانية الأخرى مطلوب. ولو رجعنا إلى خبرة التاريخ العربي في أزهى عصور الثقافة العربية الإسلامية عندما قامت حضارة يمكن تسميتها "مجتمع معرفة" في سياقها التاريخي كما نقول في التقرير الثاني، قائمة على التفاعل وعلى الأخذ والعطاء مع جميع الثقافات الإنسانية. المهم أننا في هذه الحقبة نريد أن نبني قوتنا الذاتية بحيث يكون التفاعل مع العالم الخارجي من منظور قدرة على التفاعل بشكل محترم.

محمد إسماعيل:

في إطار بناء مجتمع المعرفة، أتصور ألا يمكن بناء معرفة بدون اللغة الأم أو اللغة القومية للمجتمع، ففي مجتمعنا العربي مجموعة من الظواهر من ضمنها التهافت علي التعليم باللغات الأجنبية، وهذه انتكاسة مخجلة لجهود التعريب، بالإضافة إلى الأصوات التي تسخر وتستهزئ بفكرة التعريب في حد ذاتها خاصة في الكليات العلمية. وعلى المستوى الشخصي فإن الأفراد يحاولون أن يتقنوا لغات أجنبية لكي يحصلوا على فرص عمل أفضل ولكن

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

هذه مسألة أخرى غير بناء وتوطين المعرفة في التربة العربية. لقد استُغل التقرير استغلالا غير أمين وفعلا، عندما تكلم التقرير عن الأزمات التي تمر بها اللغة العربية، فقد تلقفت هذا الكلام دوائر مغرضة. ولذلك أريد أن أسأل هل مطلوب من العرب أن يسلموا أن لغة العرب هي لغة البداوة ؟ وهل يعني القبول بالآخر وفكرة التسامح أن يتنكر العرب لذواتهم وللسانهم ؟

نادر فرجاني:

أنا سعيد أولا للإشارة إلى أهمية اللغة العربية، ولو أتيحت لك الفرصة لتلقي نظرة على التقرير الثاني خصوصا الفصل السادس أو الفصل التاسع فستجد التركيز علي النهوض باللغة العربية، لأنه في منظور المعرفة فإن القدرة على المنظومة المعرفية في داخل المخ والقدرة على إنتاج المعرفة بأشكالها المختلفة لا يمكن أن تتم إلا من خلال اللغة الأم، وفكرة أن اللغة العربية قاصرة عن استيعاب المعارف الحديثة فكرة خاطئة من الأساس. إن المشكلة الحقيقية أن المنظومات المعرفية العربية أصبحت متخلفة ومن ثم قلّت قدرة اللغة العربية على اكتساب المعارف الحديثة، ولكن عندما كان العرب في مقدمة إنتاج المعرفة في العالم، كانت اللغة العربية هي لغة العلم في العالم كله. إذن، فهناك علاقة جدلية بين القدرة على إنتاج المعرفة وبين أن تصبح اللغة أداة للمعرفة الحديثة، ونتيجة لتخلف المعرفة فقد تخلفت لغاتنا في هذا المضمار، ولكن ليس هذا معناه أنها غير قادرة.

يبين التقرير نقطة قد تبدو غريبة للبعض، وهي أن البنية اللغوية للغة العربية من الثراء بحيث إن المعالجة للغة العربية علي الحواسب الالكترونية يمكن أن تعتبر النموذج الأعم لمعالجة عدد كبير من اللغات في العالم، لأن تركيب اللغة العربية سواء من حيث المعجم أو من حيث بنية القواعد من الغنى بدرجة تجعل وضع قواعد اللغة العربية وإمكاناتها وقدرتها على أساليب التعامل مع الحواسب الالكترونية يمكن أن يكون النموذج الأعم لكثير من اللغات في العالم. وفي الحقيقة، مطلوب مجهود ضخم لذلك لأن اللغة العربية تستحق أن تستعيد مكانتها القديمة كلغة للعلم والمعرفة في العالم ولذلك هناك أحد المحاور الجوهرية في الرؤية الإستراتيجية المقدمة في التقرير الثاني في إقامة مجتمع المعرفة ينص على النهوض باللغة العربية وتضع مجموعة من الخطوط العريضة لهذا الاتجاه.

بالمناسبة، أنا لم أذكر كلمة التسامح، ولكنني قلت التفاعل الحي والخلاق مع الثقافات الإنسانية الموجودة في العالم، وللأسف نحن في منظورنا التقليدي ونتيجة أيضا لطبيعة علاقات الحكم بين البلاد العربية وغيرها من العالم، عندما نتحدث عن العالم الخارجي ينتهي الأمر إلى أننا نتحدث عن الغرب وبالتحديد عن الولايات المتحدة الأمريكية وهذا بالطبع أمر غير مناسب على الإطلاق، وأنا أتكلم عن تفاعل حي وخلاق من منظور الندية ومن منظور بناء القوة بحيث يؤدي إلى دخول البلاد العربية في المعترك العالمي. والمطلوب هنا هو أن ننفتح على الثقافات

الإنسانية المختلفة ليس فقط في الغرب وبالتحديد ليس الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الغرب يشمل أيضا أوروبا وكذلك لدينا الشرق حيث تقدم آسيا مناهل قوية جدا لتفاعل المعرفة الخلاقة ولدينا في العالم الثالث شبه القارة الهندية، ولدينا إفريقيا ولدينا أمريكا اللاتينية ولدينا الكثير الذي نتعلمه من هذه المجتمعات بما فيها ما نسميه أحيانا مجتمعات العالم الثالث أو المجتمعات المتخلفة. مستوى صلاح الحكم في إفريقيا – التي نعتبرها متخلفة – أفضل منه في البلاد العربية، فقد أصبح معتادا الآن في دول ما يسمى إفريقيا جنوب الصحراء أن يتم تداول السلطة عن طريق الانتخابات وهذا لم يحدث في أي بلد عربي حتى الآن.

جابر عصفور :

فيما يختص باللغة العربية أود أن أثير بعض النقاط السريعة، وأتصور – وأنا أستاذ في قسم اللغة العربية – أن المشكلة في مصر هي سوء تدريس اللغات بوجه عام، فتدريس اللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية في المدارس الحكومية ليس في وضع أفضل على الإطلاق من تدريس اللغة العربية. فهناك حالة من التدهور المستمر في تدريس اللغات بوجه عام واللغة العربية بوجه خاص، وأظن أن البداية الأولى هي أن تبدأ بتغيير برامج تدريس اللغات في المدارس بوجه عام واللغة العربية بوجه خاص، فليست المشكلة أن المدارس تهتم بتدريس اللغات الأجنبية أكثر من اهتمامها بتدريس اللغة العربية.

وبالنظر إلى المدارس الحكومية وسؤال الطلاب في اللغة الإنجليزية أو في اللغة العربية أو في اللغة الفرنسية وسنكتشف أن التدهور عام، وعندما كان مستوى التدريس في مصر في الأربعينيات والخمسينيات أفضل في تدريس اللغة العربية كان أفضل أيضا في تدريس اللغات، فالمشكلة عامة وليست خاصة باللغة العربية فقط. هذا بالطبع إلى جانب تقصير أجهزة التعليم وتقصير المتخصصين في اللغة العربية، وقد كان أول معمل للغة أنشئ في جامعة الإسكندرية أنشأه المرحوم بخاطره الشافعي، والسؤال هو أين هذا المعمل الآن؟ وماذا يفعل؟ وماذا فعل أساتذة اللغة المختصون لتيسير قواعد اللغة العربية؟ هناك برامج في عديد من مناطق العالم لتدريس اللغات في شهور قليلة وليس عندنا برنامج واحد لتدريس اللغة العربية في عدد محدود من الشهور. وهناك تقصير أشد من مجمع اللغة العربية فهو لا يزال يعمل بنفس النظام الذي كان يعمل به أيام أحمد لطفي السيد، ولكن بعد ثورة المعلومات التي حدثت، توسعوا في عدد أعضاء المجمع من المتخصصين في العلوم، ولكن ليس هناك بحث، وليس هناك تفكير في تبسيط قواعد اللغة في النحو مثلا، فهناك أبواب نحوية بأكملها يمكن أن تحذف مثل باب الاشتغال والتنازع لمن يعرفون النحو. وطبعا هناك جانب أساسي من المشكلة وهو انخفاض معدلات الترجمة، صحيح هناك جهود رائعة تبذل في هذا المجال، ولكن هناك انخفاض في معدلاتها، وتقرير التنمية يشير إلي بعض الإحصاءات بغض النظر عن أنها صحيحة أو غير صحيحة لكنها قريبة إلي الصواب، أن ما تترجمه البلاد العربية مجتمعة أقل مما ترجمه بلد أوروبية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

متواضعة الإمكانيات مثل اليونان، ولن نذكر أسبانيا لأن وضعها متميز جدا في الترجمة، وبالتالي فإن انخفاض معدلات الترجمة يؤدي إلى أن اللغة العربية لا تدخل في حوار فعال مع مجتمعات المعرفة المتقدمة في العالم ومن ثم تكتسب هذه اللغة من خلال الترجمة تراكيب جديدة، ومصطلحات جديدة ومعانٍ جديدة بالضبط كما حدث في العصر العباسي لأن اللغة العربية قبل حركة الترجمة التي حدثت في العصر العباسي تختلف عن اللغة العربية بعد هذه الحركة، فقد حدث تعريب – وكلمة التعريب هذه بالمناسبة غير دقيقة وتختلف عن كلمة Translation وطالما أن معدلات الترجمة منخفضة فستظل اللغة العربية في تأخر. وهناك عامل مهم جدا وخطير وهو تأثير أجهزة الإعلام، فالمذيع يقدم نموذجا لغويا يمكن أن يحتذي به خصوصا إذا كان المذيع يتميز بجاذبية ما، وإذا شاهدت قناة أجنبية فلن تجد مذيعا أو مذيعة يخطئ في نطق اللغة الإنجليزية، وأنا أعتقد أن هذه العوامل الأربعة هي التي تلخص أسباب تدهور اللغة العربية وهي:

- انخفاض مستوي التدريس بشكل عام في مدارسنا.
- تقصير المختصين في تطوير القواعد.
- انخفاض معدلات الترجمة.
- أجهزة الإعلام.

عبد المجيد الحفناوي:

أريد أن أركز علي الأسلوب المنهجي الذي اتبع، فقد اتبعتم أسلوبا منهجيا وصفيا ووصفت حالة التنمية العربية وأعطيتنا الحلول، والسؤال هو هل يمكن تحقيق هذه الحلول في ظل الأنظمة السياسية الموجودة ؟ لأنني أعتقد أن هذه الأنظمة تكافح لكي تضلل الشعوب كلها من أجل بقائها على رأس السلطة، أي أنها تحارب فكرة الإصلاح السياسي بحجة أن هذا قادم من الخارج وتعلق شماعة الفشل علي أسباب مثل الانفجار السكاني، ولذلك ففكرة الغير أرجو من سيادتكم توضيحها، لماذا ننسب فشلنا للغير؟ وقد واجهتم نفس المشكلة عندما نسبتم النقد الذي وجه لكم – وهو شرف كبير أن تنتقد أعمالنا لأنه في هذه الحالة موجه إلى الصهيونية العالمية أو الأمريكية على الرغم من أن هذا النقد أيضا فيه إثراء لأفكارنا، وقد أصابني القلق من فكرة أن هذا إصلاح أمريكي قادم من الخارج وبالتالي يجب أن ندافع عن أنظمتنا الداخلية لأن هذا يعني إننا مع الخارج .

نادر فرجاني:

أنا لم أقل هذا، وأعتقد أن الأستاذ عبد المجيد الحفناوي يتحدث من وجهة نظر تقول إنه إذا كان الإصلاح على دبابة أمريكية فلننسه! لقد قمت بدور رئيسي في تقرير التنمية الإنسانية ولكن هذا التقرير يصدره فريق ضخم

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

يتعدى المائة من المتخصصين والمفكرين من البلاد العربية كلها تقريبا. وأنا لا أتصور أن ما دعوت إليه من مجتمع المعرفة ومجتمع الحرية والحكم الصالح يمكن تحقيقه في ظل الأنظمة الحالية، فهي ضد هذا تماما، لأنه معناه في حقيقة الأمر أن يكون كنتيجة لتغيير جوهري وهو إعادة توزيع القوة بشكليها سواء السلطة السياسية أو الثروة لمصلحة السواد الأعظم من الناس المستحقين لهذه القوة وكما يعني الانتقاص من المزايا التي تحصل عليها الفئات القليلة في البلاد العربية حاليا وهي الفئات التي تمتلك مقاليد السلطة والثروة في نفس الوقت، وإذا كان هناك حاجة إلى تغيير فليس المقصود الأنظمة فقط لأنه من الممكن أن تأتي أنظمة أخرى ليست أفضل حالا، إنما المقصود تغيير جوهر السلطة في البلاد العربية بحيث يكون توزيع القوة بمنظوري السلطة والثروة، وإحداث تغيير جوهري يختلف عن ما هو موجود الآن، وأن ويكون هذا التغيير لمصلحة السواد الأعظم من الناس في البلاد العربية، ومعنى هذا أن القوة تكون مركزة في أيدي الغالبية وأن يكون شكل ممارسة القوة علي هيئة مؤسسات الحكم الصالح التي أشرت إليها.

السؤال هو كيف يمكن أن يحدث هذا؟ والإجابة أن هذه عملية نضال مجتمعي طويلة الأجل نتمنى أن يشارك فيها كل القوى الحية في المجتمعات العربية وفي تقديري أنها ستستغرق ما لا يقل عن جيل أي من 25 إلى 35 سنة تقريبا، فجوهر الأمر هو كيفية فتح باب النهضة من هذا المنظور في الوطن العربي، فهو الركن الأول من أركان إقامة مجتمع المعرفة في التقرير الثاني وهو ما أسميناه إطلاق الحريات للرأي والتعبير والتنظيم، بمعني أن جميع أنواع الحريات المشتقة من مفهوم الحرية بالمعني الشامل سوف تتحقق إذا بدأنا بالاحترام الكامل لهذه الحريات وهو المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم ويشمل الإصلاح الاجتماعي وإقامة المنظمات في المجتمع المدني والسياسي. وهو المدخل الأساسي لفتح باب النهضة في الوطن العربي، وعندما ينفتح هذا الباب بمعنى أن يتحقق الاحترام الكامل للحريات وللرأي والتعبير والتنظيم في المجتمعات العربية، فيمكن أن يأتي الوقت للتفاعل من القوى الخارجية والداخلية، وفي الحقيقة، أنظمة الحكم الحالية هي الممسكة بمقاليد التشريع والتنظيم المؤسسي ومن ثم فإن عليها أن تأخذ موقفا يؤدي إلى ا الإصلاح القانوني والمؤسسي الجوهري المطلوب لبداية العملية المجتمعية التي يمكن أن تنتهي بإقامة نظام للحرية والحكم الصالح في البلاد العربية.

والسؤال هو ماذا يمكن أن يتم بعد هذه المرحلة من إطلاق الحريات؟ والإجابة أنه يمكن أن يتم بعدها تبلور مؤسسات المجتمع المدني والسياسي وأن تتحول إلى قوة مجتمعية لقيادة عملية التغيير في توزيع القوة وممارستها في البلاد العربية. والبديل المقترح هنا – في تقديري – لتفادي نتائج الكارثة التي يمكن أن تنتج عن استمرار الأوضاع الحالية في البلاد العربية هو عملية تفاوض تاريخي بين القوى الموجودة في جميع المجتمعات العربية تنتهي بإعادة توزيع القوة لمصلحة الأغلبية وبإنشاء مؤسسات للحكم الصالح تؤدي إلى نسق من الحكم الصالح بالمعايير التي أشرت إليها في البداية. وهذا التفاوض التاريخي يمكن أن يؤدي إلى تغيير في توزيع القوة وكيفية ممارستها عن

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

طريق مؤسسات الحكم الصالح بما يساعد على تفادي النتائج السلبية والتي ستنشأ لا محالة إذا استمرت الأوضاع الحالية.

أحد المعالم الجوهرية للكارثة هو نشأة وتفاقم صراع اجتماعي قد يتحول إلى صراع عنيف في كثير من المجتمعات العربية والتي نجد له بعض البدايات الآن، وهذا أمر يزداد تأكيده يوما بعد يوم إثر تفاقم الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلدان العربية، وبالتأكيد فإن البديل عن ذلك هو إطلاق حرية الرأي والتعبير والتنظيم بما يؤدي إلى نشوء مجتمع مدني وسياسي حيوي قادر على أن يشكل طليعة لعملية التفاوض التاريخية التي تتفادى الكارثة وتنشئ مؤسسات الحكم الصالح في الوقت المناسب.

ابتسام زغلول:

أتمنى أن تكون دقيقا جدا في كتابة التقرير خاصة في الجزء الخاص بالمرأة ، فلا نريد أحدا من الخارج أن يصلح من حال المرأة لدينا، فالمرأة في الإسلام تأخذ حريتها بالكامل.

نادر فرجاني :

المسألة ليست حقوق المرأة في الإسلام، وإنما المسألة حقوق المرأة في الواقع العربي الحالي، هل توافقين أن يكون ثلثا الأميين في المنطقة العربية سيدات؟ هل توافقين أن تحرم البنت من التعليم أكثر من الولد؟

محمود عوضين:

سوف أثير مداخلتي في نقطتين، النقطة الأولى التي أثارها الدكتور جابر عصفور فيما يتعلق بما كتبته الأستاذة إقبال بركة حول الحجاب. في الحقيقة، إذا تمت مثل هذه الأمور تحت راية حرية الاجتهاد فأعتقد أن كثيرا منا يعرف شروط الاجتهاد. فالاجتهاد له شروط شرعية وفقهية لا أعتقد أنها تتوافر في كثيرين وعلى من يتصدى للاجتهاد أن يكون مؤهلا له، ولكن أن ترفع راية باسم حرية الاجتهاد ليدلي من يشاء بما يريد فأعتقد أن هذا مخالف وليس للمصلحة في شيء بل يثير كثيرا من المشاغبات والقلق الذي يمكن أن يكون له تداعيات كثيرة جدا.

النقطة الثانية فيما يتعلق بالحديث عن فشل التنمية وفقا لمعايير نموذج التنمية البشرية المعروض، والذي يثير القلق أنه مع هذا الفشل المعلن وغير المعلن يحس الجميع حتى في أمور الحياة البسيطة. أن للتنمية مفهومًا أبعادًا اقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية وسياسية، وما يدور الآن هو مجرد نمو وهذا النمو ربما له تأثيرات عكسية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

كثيرة جدا وتؤثر وتؤجج الصراع الاجتماعي الذي ينبئ بمخاطر حقيقية، مما يولد كثيرًا من الاستياء والإحباط الاجتماعي.

النقطة المهمة أيضا أنه حين نتصدى لمعايير التنمية ومعايير البناء والإصلاح، فلابد أن يرتكز ذلك على إحياء الوطنية الاقتصادية بكل ما تعنيه من الاعتماد على الذات مع الوعي بأهمية التفاعل الخلاق مع المجتمع الخارجي، ويزيد من أهمية ذلك أنه لابد من أن نسعى إلى بناء القوة التي تمكننا من التعامل الخارجي ويتطلب ذلك التركيز على محور مهم جدا وهو إحياء التفاعل بين مفهوم الوطنية القومية وأنه ليس هناك تناقض أو صراع بين الوطنية والقومية لأنه لو كان هناك تناقض فسيؤدي ذلك الكساد الذي يفتح الباب للمزيد من التبعية الخارجية.

نادر فرجاني:

أنا لا أريد الدخول في موضوع الحجاب لأن الحديث تطرق إلى فكرة شروط الاجتهاد، ولكنني فقط أحب أن أشير إلى أن المسالة ليست رأي الأستاذة إقبال بركة، ولكن هناك فقهاء حجة لهم موقف من الحجاب وأن هذا الموقف يجب أن يؤخذ في الاعتبار. وأنا موافق تماما على مسألة الوطنية القومية مع التفاعل الحي والخلاق مع باقي العالم من منظور القوة.

جابر عصفور:

موضوع شروط الاجتهاد هذا بداية التطرف الديني والإرهاب وبداية طالبان جديدة وأنا أوصيك بقراءة كتاب الإمام محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقا، هذا الكتاب اسمه "الدين والعلم والمدنية"، وفى هذا الكتاب يقول محمد عبده ما يكاد يكون نصه كالتالي: لكل مسلم بالغ عاقل رشيد يستطيع أن يقرأ كتاب الله ويفهمه أن يستنبط منه ما يرى في كتاب الله وحسب كتاب الله، وهذا يعني – كما يقول الإمام محمد عبده – أن الإسلام ليس فيه لا كهنوت ولا إكليروس ولا يميز الإسلام فئة عن فئة، وأنه من حق كل مسلم أن يقرأ كتاب الله وأن يجتهد في فهمه، وأن يقرأ أحاديث الرسول صلى الله عليه و سلم و يجتهد في فهمها، وليس لمسلم مهما علا شأنه وبلغ مقامه أن يكفر مسلما آخر. وهذا كلام مفتي الديار المصرية الإمام الشيخ محمد عبده، وعلى هذا الأساس اسمح لي أن أنبهك أرجوك ألا تستخدم مسألة من تتوفر فيه شروط الاجتهاد لأنها تشبه حجج المستبدين من الحكام عندما يقولون كيف نعطي الديمقراطية لشعب لم يتأهل بعد لهذه الديمقراطية؟! ولا فارق بين المستبد السياسي والمستبد الديني كلاهما يفعل نفس الأمر ويرتكب نفس الجريمة. ولماذا تجعلني أنا شخصيا أصدق شيخ الأزهر عندما يقول إن الحجاب فريضة ولا أصدق المستشار محمد سعيد العشماوي عندما يؤلف كتابا عن الحجاب ويقول إنه ليس فريضة، ويسوق لي من الحجج ما يقنعني أنا شخصيا، لهذا أقول هذه مسألة اجتهاد،

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

فبعض الناس اجتهدوا ورأوا أن الحجاب فريضة والبعض ممن نحترمهم فكريا ونحترم معرفتهم الدينية اجتهدوا وقالوا ليس فريضة، فلا يوجد نص صريح في القرآن بالحجاب وكلنا نعرف الإسلام والقرآن وعندنا من اجتهد وقال فريضة ومن اجتهد وقال ليس بفريضة، وعندما تدعو إلى تحديد الخطاب الديني وتكفر من يختلف معك في الاجتهاد أو تشكك فيه وتقول لم تتوفر له شروط الاجتهاد فأنت تصر على أن يبقى الخطاب الديني متحجرا. المستشار محمد سعيد العشماوي له كتاب اسمه "حقيقة الحجاب وحجية الحديث" اقرأه واقرأ كتاب أبي الأعلى المودودي، وسترى أن مسألة الحجاب لم تثر في الفقه المصري من داخل الفقه المصري إنما هي واردة في كتاب أبو الأعلى المودودى عن الحجاب، وإذا كان على لفظة الخمار المذكورة في القرآن فالسؤال هو ما معنى الخمار؟ هو ما يشبه الطرحة، وهناك في اللغة ما يسمى "مناط المعنى" أى "بؤرة المعنى"، ومناط المعنى إخفاء الثدي وعلى هذا الأساس تركز الآية على إخفاء الثدي أما الجيب المذكور في نفس الآية فهو صحن الصدر فقد كان صحن الصدر واسعا جدا فيظهر الثدي فالآية تشير مباشرة إلى تغطية الصدر، وأتساءل لماذا لم تكن مشكلة الحجاب مثارة من قبل ولماذا لم نصل إليها إلا بعد ما وصل كتاب أبو الأعلى المودودي، وفى النهاية لا أحد يصادر على من تتحجب وكذلك وجب على من تتحجب ألا تصادر على من ليست محجبة.

محمد الشرقاوي:

النقطة الأساسية في الندوة هي موضوع الإصلاح، والظريف أن هناك تفاعل، وأقول إن حضرتك تركز على الإصلاح بشكل أنا أعترض عليه كهبة من الحاكم، إصلاحا آتيا من أعلى، إذن كيف نأخذ حقنا نحن كمجتمع مدني وهيئات مدنية وجمعيات وأحزاب؟

أنا لواء شرطة، وقد عانيت كثيرا وأقول إنه لو استمر الوضع هكذا فسيكون هناك صراع اجتماعي، وهذا الصراع الاقتصادي القادم في العالم كله والذي يقول أن 20% من سكان العالم هم الذين يمتلكون الثروة والسلطة، فسيكون هذا صراع اجتماعي على مستوى العالم كله مثل صراع العولمة الذي ظهرت بوادره في أمريكا. لذلك أقول إننا تعلمنا كيف نأخذ هذه الحريات وكيف نغير هذه السلطات بدلا من أن يحدث مثل 17-18 يناير، وهذا ما نرجوه منكم كأصحاب فكر وثقافة.

واسمح لي بأن أنتقد بعض ما جاء في التقرير، والتي أعتقد أنها يجب أن تكون على قدر مستواي الثقافي والفكري حتى أفهمها، وأيضا أسأل الدكتور جابر عصفور متى تريد أن تصحح عيوب اللغة العربية؟ فمن الذي له سلطة أكثر منك لتصحيح اللغة؟ وقد أشار الدكتور جابر إلى أن تدريس اللغة ضعيف والمختصين ضعفاء أيضا. وقد أقمت مشروعا قوميا للترجمة ووصلت عدد كتب الترجمة إلى 800 وكتاب عندك السلطات والاختصاصات

والإمكانيات وميزانية وزارة الثقافة، فماذا تنتظر؟ هل يعجبك حال الإعلام والبرامج من أمثال Star Academy ؟ أعرف أن هذا غير تابع لك ولكن يجب الرد عليه بشيء يجذب الشباب والجمهور الذي قام بعمل 80000 مكالمة تليفونية لاختيار نجم ستار أكاديمي! علينا أن نقدم بعمل شيء جاذب بنفس الطريقة باللغة العربية.

نادر فرجاني:

هناك احتمال بوقوع كارثة في المستقبل إذا استمرت الأوضاع الحالية، ليس فقط الصراع الاجتماعي العنيف ولا التقاتل الداخلي، لكنني أضيف أيضا البعد الآخر للمنطقة العربية وهو الاستباحة من الخارج، فنحن مستباحون في فلسطين، مستباحون في العراق ولا نعلم من سيأتي عليه الدور بعد ذلك إن الكارثة التي أحذر منها ليست من الصراع الداخلي الذي يمكن أن ينشأ لاستمرار الأزمات السياسية والاجتماعية، لكن أيضا الاستباحة من الخارج، أي وجود بُعدين يتفاعلان.

من المؤكد أنه لن يحدث إصلاح جوهري كهبة من الحكام القائمين، وأن ما يمكن أن يأتي من الحكام القائمين هو إصلاح تجميلي وشكلي هدفه الجوهري هو المحافظة على شكل توزيع القوة الراهن وكيفية ممارسته. ولا بد أن نفهم أننا عندما نقول إطلاق الحريات لا نقصد بها إطلاق الحريات من طرف الحاكم و إنما من خلال ما ينتهجه المجتمع من إصلاح تشريعي ومؤسسي يؤدي إلى كمال التمتع بالحريات.

والسؤال هو كيف ستأتي هذه المقدمة الضرورية لمسيرة النهضة الحقيقية في الوطن العربي؟ وأعتقد أنها ستأتي من خلال الضغط على السلطة القائمة التي لن تجد أمامها مفرا من إطلاق الحريات. وأجد في هذا اللقاء بعض المكونات التي يمكن أن تساهم في إطلاق هذه الحريات، من نشر ونقاش التقارير التي تدور حولها والذي يمكن أن نقوم به جميعا وفي الضغط علي و علي الدكتور جابر عصفور لكي نأخذ مهمتنا بجدية كمثقفين ملتزمين، على اعتبارنا نوعًا من الضمير الفكري للمجتمع المصري والعربي أي أننا أمام مهمة مجتمعية صعبة وعسيرة ولابد أن نكون على قدر المسؤولية وإلا لن تنهض المجتمعات العربية.

جابر عصفور:

من المهم جدا ما يسمى بضغط الرأي العام، فكلما تعاظم ضغط الرأي العام لن تستطيع الحكومات القائمة إلا أن تستجيب له ولو بقدر، لكن حتى هذا القدر عندما تحصل عليه القطاعات المستفيدة منه سوف تطالب بما هو أكثر، وأظن أن هذا هو ما حدث في الشعوب التي سبقت، فبمثل هذا التقرير وبوجود جمعيات

مجتمع مدني قوية ولحسن الحظ جمعيات المجتمع المدني القوية تنشأ وتتأسس بقوة، والمنتظر أن تقوم قطاعات المجتمع المدني والمثقفين بدور أكبر من أن تشغل نفسها بقضية الحجاب كفريضة أو غير فريضة، ولا تشغل نفسها بأية قضية ليست أساسية في المجتمع، هذا الرأي العام عندما يتكاتف ويتعاظم سنكون قوة ضغط في اتجاه نحو الإصلاح الجذري والبوادر بدأت، ولكن هذه البوادر تحتاج لأشياء كثيرة جدا. إذن فالطريق طويل لكن إذا استمر المجتمع المدني والجمعيات عن طريق أعمال مثل تقرير التنمية الإنسانية، فأنا أظن أنه من الممكن أن يكون هناك أمل.

أما فيما يختص بمسألة اللغة العربية فالمختصون في اللغة وأعني أساتذة علم اللغة فيما يسمى Applied Linguistics أو علم اللغة التطبيقي وهو فرع من علوم اللغة، مهمتهم الأساسية هي كيفية تبسيط اللغة وتطويرها وإيجاد مجموعة من النماذج التي تساعد أولا على التعلم السريع للغة، وعلى رفع المستوى اللغوي للأمة وعلى تطوير اللغة لكي تكون مستخدمة في الحاسوب وجزءاً من لغة الحاسوب بالمعنى الحقيقي الذي يتناسب مع العصر، وهذا لم يحدث أبدا، حدثت بدايات لكن انقطعت، وعلى سبيل المثال المرحوم مندور عندما ذهب إلى فرنسا للحصول على درجة الدكتوراه قام بعمل أول دراسة معملية على أصوات اللغة خصوصا في الشعر وفكرة النبر والمقطع وهذه الدراسة لم تستكمل في دراسات لاحقة، المرحوم بخاطره الشافعي ومحمود الصعران، فقد أسس بخاطره الشافعي أول معمل في اللغة بجامعة الإسكندرية، هذا المعمل لم يتقدم منذ أن أنشأ حتى الآن، على الرغم من أنه كان من الممكن أن يحقق إنجازات.

الشركات الخاصة مثل صخر للكمبيوتر مثلا هم الذين اضطروا لعمل مجموعة من الدراسات الخاصة بهم، على نفقتهم لتعريب الحاسوب، لجعله مستخدما في اللغة العربية وعمل مجموعة برامج للشعر. هناك بعض المحاولات، لكن هذه المحاولات لم تتبناها مؤسسات ضخمة، ولم تدعمها مؤسسات ضخمة، وأصبحت مشكلة من المشكلات المستعصية، هذا ما أعنيه بالمختصين وليس الذي يدرس النقد الأدبي ولا الشعر ولكن الذي يدرس علم اللغة في هذا المجال على وجه التحديد.

أما مسألة التعليم، فبالمناسبة التعليم في مصر يزداد سوءا سنة بعد سنة، ولا تصدق كل التصريحات التي تقال، ولن يحدث تقدم في تعليم اللغة العربية إذا لم يحدث تقدم في تعليم اللغات، لأن تعليم اللغات منظومة، ولا يمكن أن يحدث تقدم في جزء إلا إذا حدث تقدم في تعليم اللغات بشكل عام، وعندي سؤالان موجهان للدكتور نادر فرجاني.

الأول: مدى مسؤولية صندوق النقد الدولي في فشل التنمية في العالم العربي؟

الثاني: أرجو توضيح أكثر للحريات المنتهكة في النموذج الديمقراطي الأمريكي؟

نادر فرجاني:

بالنسبة لمسؤولية صندوق النقد الدولي يجب أن نأخذ منظومة أو ما يسمى بمؤسسات "بريتون وودز"، كانوا يقومون بدور مثل شريك اللص الذي يحاول توجيه نظر الضحية حتى يستطيع زميله السرقة. فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانا يتحركان في إطار تعليمات من المعروف الآن أنها كانت تصدر من وزارة الخزانة الأمريكية للحفاظ على ما يتصورونه مصالح القوى المهيمنة على النظام الرأسمالي العالمي وخصوصا الشركات متعدية الجنسيات الأساسية في العالم.

ولكن هذا لا ينفي مسؤولية أنظمة الحكم في البلدان العربية، لأنه في النهاية لا الصندوق ولا البنك له دخل بالقرار المحلي و لم تفرض السياسات بالأسلحة. في النهاية كانت الحكومات تقبل طواعية أن تندرج في إطار مخططات البنك و الصندوق. ومرة أخرى نعود فنقول المسئولية تقع على أنظمة الحكم التي من المفروض أن تكون مسئولة أمامنا والتي وافقت على هذه السياسات.

الحريات المنتهكة في النموذج الديمقراطي الأمريكي مسألة مهمة جدا، وبالمناسبة هناك توثيق دقيق لها في تقرير التنمية الإنسانية العربي الثاني، بناء على تقرير مجموعة من المحامين الأمريكيين المهتمين بحقوق الإنسان. المسألة باختصار أن هناك مجموعة من الحقوق الجوهرية والتي وضعها من يسمون في الولايات المتحدة الأمريكية بالآباء المؤسسين و صمموا على أن تكون جزءا لا يتجزأ من الدستور الأمريكي بحيث لا تستطيع الحكومة الاتحادية التدخل في تقييد هذه الحريات، وهذا ما يسمى بقائمة الحقوق الأساسية في الدستور الأمريكي وعلى رأسها مجموعة كبيرة من الحقوق السياسية والمدنية.

إلا أن الطريقة التي اختارت بها الحكومة الأمريكية الحالية أن تستجيب لأحداث 11 سبتمبر، انطوت على انتقاص كبير ومتزايد من مجموعة الحقوق السياسية والمدنية والتي يقرها الدستور الأمريكي وتتضمنها قائمة الحريات.

فهناك مجموعة من القوانين بدأتها الإدارة الأمريكية الحالية، وبالمناسبة نسختها عنها كثير من البلاد العربية، تضم قانون مكافحة الإرهاب ثم ما سمي بقانون المواطن الأول، ويسعون الآن لإصدار قانون المواطن الثاني، وبناء عليها أصبح من السهل الآن القبض ليس فقط على مقيمين شرعيين ولكن حتى على مواطنين دون توجيه أي تهم محددة لهم، أي القبض عليهم إداريا. وهذا سلوك ما كان يمكن تصوره أبدا في مجتمع ديمقراطي حر: أن يصدر المدعي العام قرارا إداريا بالقبض على شخص ومن الممكن أن يبقى رهن الحجز لفترة غير محددة بدون حتى عرضه على قاضي أو إنشاء صلة بينه وبين محامي له!

مثل هذه الأمور كنا نتصور أنها تجوز فقط في مجتمعات غير ديمقراطية أو مجتمعات متخلفة، ولكنها تحدث الآن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحدث طبعا بدرجة أشد وأقسي على المقيمين وحتى الشرعيين منهم، وإذا نفذ قانون المواطن الثاني ستنفذ حتى على المواطنين الأمريكيين وخصوصا إذا كان المقيم أو المواطن من أصل عربي أو مسلم، وأدخلت الحكومة الأمريكية مجموعة من التعديلات القانونية التي تنتهك بعض الحقوق السياسية والإنسانية الأساسية للمقيمين ولو كانوا شرعيين وأحيانا للمواطنين.

وهناك أشياء لا تصدق تحدث الآن في بلد الحرية، فهناك إمكانية أن الشخص الذي يذهب لمكتبه عامة ويختار كتبا معينة أن يبلغ عنه أمين المكتبة إدارة المباحث الفيدرالية.

هناك عودة لهوس ينذر بكارثة جديدة بهدف مكافحة "الإرهاب" وهو يؤثر علينا كعرب ومسلمين بشكل كبير لأنه في مفهوم الإدارة الأمريكية الحالية هناك مساواة بين المقاومة المشروعة، بل وأقول المقدسة، وبين الإرهاب. مقاومة المحتل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ومقاومة المحتل الأمريكي في العراق، يعتبر في منظور الإدارة الأمريكية نوعا من الإرهاب، وتنطبق عليه هذه القوانين المتشددة والعقوبات غير المتفقة مع المنطق الأساسي للدستور الأمريكي في حد ذاته. أكتفي بهذه الأمثلة كإشارات ولكن هناك توثيق في تقرير التنمية الإنسانية العربي الثاني لكل ذلك.